



الرباط في 31 يناير 2017

ناجح الملتقى الوطني السادس للدكتورة العاملين بوزارة التربية الوطنية، والهيئة تدعو إلى رص الصافوف والتبيئة والاستعداد للانخراط في المعارك النضالية القادمة

تماشيا مع الدينامية التنظيمية التي تعرفها الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي (FNE)، وفي إطار المهمة الشرسة التي تشنها الحكومة على مكتبات نساء ورجال التعليم وعلى رأسها ملف الدكتورة الذي عمر طويلا، نظمت الهيئة الوطنية للدكتورة العاملين بوزارة التربية الوطنية يوم الثلاثاء 31 يناير 2017 بالنادي الوطني لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بالرباط الملتقى الوطني السادس للدكتورة تحت شعار:

"من أجل تغيير الإطار لكافة الدكتورة بال التربية الوطنية إلى أستاذ باحث"

افتتحت أشغال الملتقى بكلماتي كل من الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي الإدريسي عبد الرزاق، والكاتب الوطني للهيئة الوطنية للدكتورة العاملين بوزارة التربية الوطنية كريم محمد، حيث تم الوقف على السياق العام الذي ينعقد فيه هذا الملتقى والموسوم بالتراثات الخطيرة على مكتبات التشغيلة التعليمية وضرب حقوقهم المشروعة وتمرير قرارات تراجعية لتفكيك المدرسة العمومية، مع ما تتطلبه المرحلة من حشد الجهود والطاقات صوناً للحقوق ودفعاً عن المكتبات.

وطبقاً للبرنامج العلمي والتنظيمي المسطر، أفت الدكتوراة فاطمة أباش المفتشة التربوية بالسلك الثانوي التأهيلي عرضاً تربوياً مفصلاً بعنوان "أي دور لدكتورة القطاع المدرسي في تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في مجال تفعيل فرق البحث التربوي" أبرزت فيه مقتراح قانوني لتنزيل إطار أستاذ باحث في سياق رؤية المجلس الأعلى للتعليم لإصلاح المنظومة التعليمية رغم ما تحمله من علل، تلاه عرض قيم للأستاذ الجامعي الدكتور محمد أبو نصر الكاتب الجهوي للمكتب الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بجهة الدار البيضاء- سطات، استعرض فيه سيرورة وسمات السياسة التعليمية بالمغرب وواقع الجامعة المغربية المتأزم. وقدم الدكتور محمد كريم الكاتب الوطني للهيئة الوطنية للدكتورة عرضاً ثالثاً بعنوان "الدكتورة العاملون بوزارة التربية الوطنية: مميزات الفئة وسبل تثمينها كرأسمال بشري في منظومة البحث العلمي" سلط فيه الضوء على المقاربة الخاطئة التي تعمدتها الحكومة في التعاطي مع الملف المطالي لهذه الفئة، والفائمة على منطق سد الخصاوص وغياب رؤية إستراتيجية واضحة لاستثمار أمثل لطاقتها العلمية وتجاربها الميدانية المشرفة، مشدداً على أن الحل الأنفع لهذا الملف يتطلب قراراً سياسياً شجاعاً.

بعد نقاش مستفيض وتفاعل إيجابي مع مداخلات الدكتورة الحاضرين، واستشرافاً للمرحلة المقبلة أصدر الملتقى توصيات عملية، وقد خلاصات تروم الدفع فيما بالملف المطالي للدكتورة والارتقاء بوضعياتهم المستحبة في التأثير والبحث والتقويم والدراسات والتحاليل والتقييم، ومن أبرزها ما يلي:

1. التثبت بالحل الشامل لملف الدكتورة مع الدعوة للوحدة النضالية حتى تحقيق كافة المطالب؛
2. التنديد بالطريقة التي تعامل بها الوزارة الوصية مع ملف الدكتورة والتي عنوانها الاستهانة بشهادة الدكتوراه؛
3. اقتراح مجموعة من الحلول العملية لحل ملف الدكتورة في شموليتها منها:

- (1) تحويل مناصب دكتورة التعليم المدرسي إلى التعليم العالي؛
- (2) إحداث إطار الأستاذ الباحث ضمن النظام الأساسي الخاص بأسرة التعليم وفق مقاربة قانونية متكاملة؛
- (3) إصدار مرسوم استثنائي يخص هذه الفئة، إسوة بدكتورة وزارة الثقافة؛

(4) تقديم مشروع قانون للبرلمان يتم بموجبه قانون الوظيفة العمومية من خلال إضافة فقرة تخص دكتورة الوظيفة العمومية.
وفي ختام فعاليات الملتقى، واستشرافاً للأفاق النضالية المقبلة تم تجديد المكتب الوطني للهيئة الوطنية للدكتورة المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي (FNE) يتكون من واحد وعشرين عضواً وعضوة، كاتبه الوطني د. محمد كريم. مع اعطاء الصلاحية للمكتب الوطني لتسطير برنامج نضالي كفيل برد الاعتبار لهذه الفئة وإنصافها.

وإذ يشيد المكتب الوطني للهيئة بنجاح هذا الملتقى النوعي، فإنه يعرب عن تمسكه بملفه المطالي العادل، ويدعو كافة الدكتورة إلى اليقظة والصمود ورص الصافوف والتشبث بمسارهم الكفاحي تحت لواء إطاراتهم الوحدوي المناضل إلى حين تحقيق كافة المطالب المشروعة.

ما لم نحققه بالنضال نحققه بمزيد من النضال

**عن الملتقى الوطني
الكاتب الوطني محمد كريم**

